ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الغذاء. الأعلاف. الألياف.

استدامة الإنتاج والاستهلاك

17 حزيران/يونيو 2020

يوم مكافحة الجفاف والتصحُّر 2020

WWW.UNCCD.INT

E/ESCWA/CL1.CCS/2020/INF.1

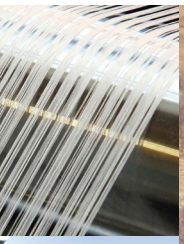

©iStock

©EliasGhadban

إن سعي الانسان لتلبية احتياجاته المتزايدة – سواء الغذاء أو الملبس أو المساحة للسكن - هو المحرك الرئيسي لتدهور الأراضي وللتصحّر. وقد اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) «الغذاء. الأعلاف. الألياف. استدامة الإنتاج والاستهلاك» شعاراً ليومِ مكافحة الجفاف والتصَحُّر لعام 2020 (اليوم العالمي لمكافحة التصحر سابقاً) لزيادة الوعي بشأن المخاطر البيئية، بخاصةٍ تلك المتعلقة بفقدان الأراضي بسبب اتباع أنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة. ويربط موضوع هذه السنة بين القضايا ذات الصلة بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة حول «الإنتاج والاستهلاك المسؤولين»، وبالهدف 15 حول «الحياة في البر» والذي يشمل قضايا التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من بين أمور أخرى.

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى أنه «مع ازدياد عدد السكان، ورغد العيش والتمدّن، يزداد الطلب بشكل كبير على الأراضي لتوفير الغذاء، والأعلاف الحيوانية، والألياف لإنتاج الملابس»، مما يؤدي إلى تدهور سريع في «صحة وإنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة حالياً». ومن المتوقع أن يتفاقم هذا التدهور بسبب تغيّر المناخ الذي يزيد من الضغط على الأراضي، مما يسرّع تضرّر «الإنتاج والنظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي»، ويؤدي بالتالي إلى حلقة مفرغة حيث يتم استغلال المزيد من الأراضي الجديدة والأراضي الهامشية الصالحة للزراعة والتي ستتلف أيضاً في وقت قريب[1].

وتبيّن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[2] أن أكثر من ملياري هكتار من الأراضي على مستوى العالم والتي كانت مُنتجة في السابق قد تدهورت وأن أكثر من 70 في المائة من النظم الايكولوجية الطبيعية قد تعطلت بطريقة أو بأخرى. وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه بحلول عام 2030، سيحتاج العالم إلى 300 مليون هكتار إضافي من الأراضي لإنتاج الغذاء، بينما ستحتاج صناعة الملابس إلى 115 مليون هكتار إضافي.

في الواقع، يعتمد إنتاج غذاء الإنسان، وأعلاف الحيوانات، والملابس والأحذية في معظم الأحيان على النباتات أو الحيوانات، وبالتالي يتم توليدها من الأرض، حيث تتوقف جودتها وكميتها بشكل كبير على توافر الأراضي المناسبة الصالحة للزراعة؛ ولذلك، يجب مراعاة الاستخدام الرشيد والمستدام للأراضي بشكل عاجل.

الوضع الحرج للتصحر والجفاف في المنطقة العربية

تشير أحدث بيانات شبكة البصمة العالمية (2016) إلى أن العالم يعاني من عجز إيكولوجي – حينما تتخطى الكميات التي يستهلكها الإنسان قدرة الطبيعة على التوفير والتجديد – إذ أن الوتيرة الحالية للاستهلاك العالمي تتطلّب ما يزيد على 1.7 من موارد كوكب الأرض. والوضع مثير للقلق بالنسبة للمنطقة العربية أيضاً، فلو اتّبع العالم بأسره نمط استهلاك المنطقة العربية الحالي، لتطلّب ذلك ما يوازي كوكباً ونصف من كوكب الأرض أو، بعبارة أخرى، موارد تصل إلى 4.2 من موارد المنطقة العربية (الشكل الشكل 1). ويتطلب الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي ما يوازي موارد أربعة كواكب ونصف من كوكب الأرض (النقطة الصفراء) أو 12.8 أضعاف موارد دول مجلس التعاون الخليجي. ومجموعات البلدان الأخرى، كالبلدان العربية الأقل نمواً، والمشرق العربي، والمغرب العربي، تستهلك موارد تعادل 0.7 و1.1 و1.4 كواكب على التوالي. وفي عام 2006، أنتجت المنطقة العربية ما معدله 0.71 كلغ للفرد في اليوم الواحد من النفايات الصلبة التي تراوحت بين 1.36 كلغ للفرد في اليوم الواحد في دول مجلس التعاون الخليجي و0.40 كلغ للفرد في اليوم الواحد في المغرب العربي[3].

وتعاني ست دول في المنطقة العربية من نزاعات أو تحديات ما بعد النزاع (الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، ليبيا، اليمن). كما يتأثر الأردن ولبنان بشدة من النزوح السكاني من مناطق النزاع، اذ بلغ العدد الإجمالي للنازحين قسراً، من لاجئين ونازحين داخلياً معاً، 18 مليون شخص في عام 2018. وقد أثر هذا النزوح السكاني الهائل بشكل كبير على المجتمعات التي غادروها وتلك التي استضافتهم، حيث لم تكن الأرض مؤهلة أو جرى استغلالها بشكل مفرط، وبالتالي غابت عنها الأنشطة الإنتاجية[4].

وفي المنطقة العربية، الأراضي الزراعية هي مزيج من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي ذات المحاصيل الدائمة التي تشكل فقط 5 في المائة من إجمالي الأراضي. وقد انخفضت الأراضي الزراعية بنحو 40 في المائة على أساس نصيب الفرد، أي من 0.31 إلى 0.17 هكتار للشخص، بين عامي 1985 و2015، على الرغم من أنها زادت خلال الفترة نفسها بنحو 22 في المائة بالقيمة المطلقة، أي ما يعادل حوالي 12 مليون هكتار أو أقل بقليل من مساحة الأرض في تونس. وخلال الفترة عينها، انخفض نصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة من حوالي 1,500 إلى 430 متر مكعب للفرد في السنة، مما وضع المنطقة في عداد الفئة المعرضة لندرة المياه الحادّة (بحسب بيانات FAOSTAT وAQUASTAT لعام 2020). في الواقع، يُصنّف أكثر من 90 في المائة من الأراضي على أنها قاحلة أو شديدة الجفاف والباقي أراضٍ جافة حيث يُعتبر تدهور الأراضي مرادفاً للتصحّر. وبالتالي، فإنّ موارد الأرض والمياه معاً هي عوامل رئيسية مقيِّدة للإنتاج الزراعي.

على الرغم من هذه القيود، لا تزال معظم بلدان المنطقة العربية تنتج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية التي تتطلب الكثير من المساحات الزراعية والموارد المائية، بما في ذلك إنتاج لحم الضأن، ولحم البقر، ومنتجات الألبان، والمكسرات، والحبوب وغيرها. ويُبرز الشكل 2 أرقاماً على مستوى العالم حول استخدام الأراضي لكل 100 غرام من البروتين، حيث يظهر استحواذ لحم الضأن والبقر على الحصة الأكبر من استخدام الأراضي. وأثر النظم الغذائية الحالية على الأرض هو تماماً كأثر كمية الغذاء المنتَجة، ويتوقع أن يشتدّ وقع تأثيرهما على الأرض مع ازدياد عدد السكان وارتفاع نسبة الثراء[5].

الشكل 1. البصمة البيئية (العمود البرتقالي)، والقدرة الحيويّة (العمود الأزرق)، وعدد الأراضي (النقطة الصفراء) وعدد البلدان (النقطة الخضراء) المطلوبة

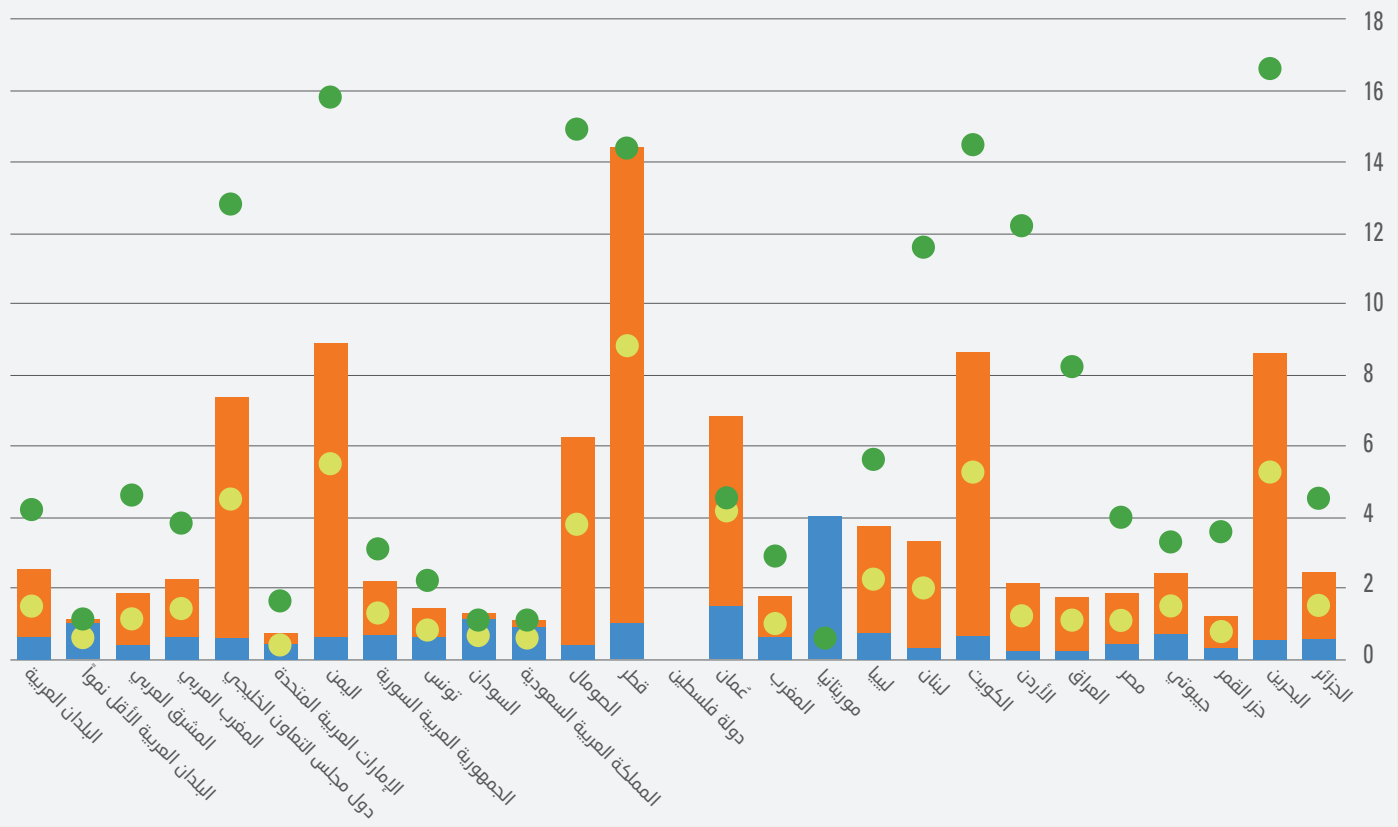

المصدر: جرى تجميع البيانات بالاستناد إلى Global Footprint Network (2019). National Footprint and Biocapacity Accounts, 2019 Edition.
ملاحظة: دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية.
المغرب العربي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب.
المشرق العربي: الأردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، دولة فلسطين، لبنان، مصر.
البلدان العربية الأقل نمواً: جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن.

الشكل 2. استخدام الأراضي لكل 100 غرام من البروتين

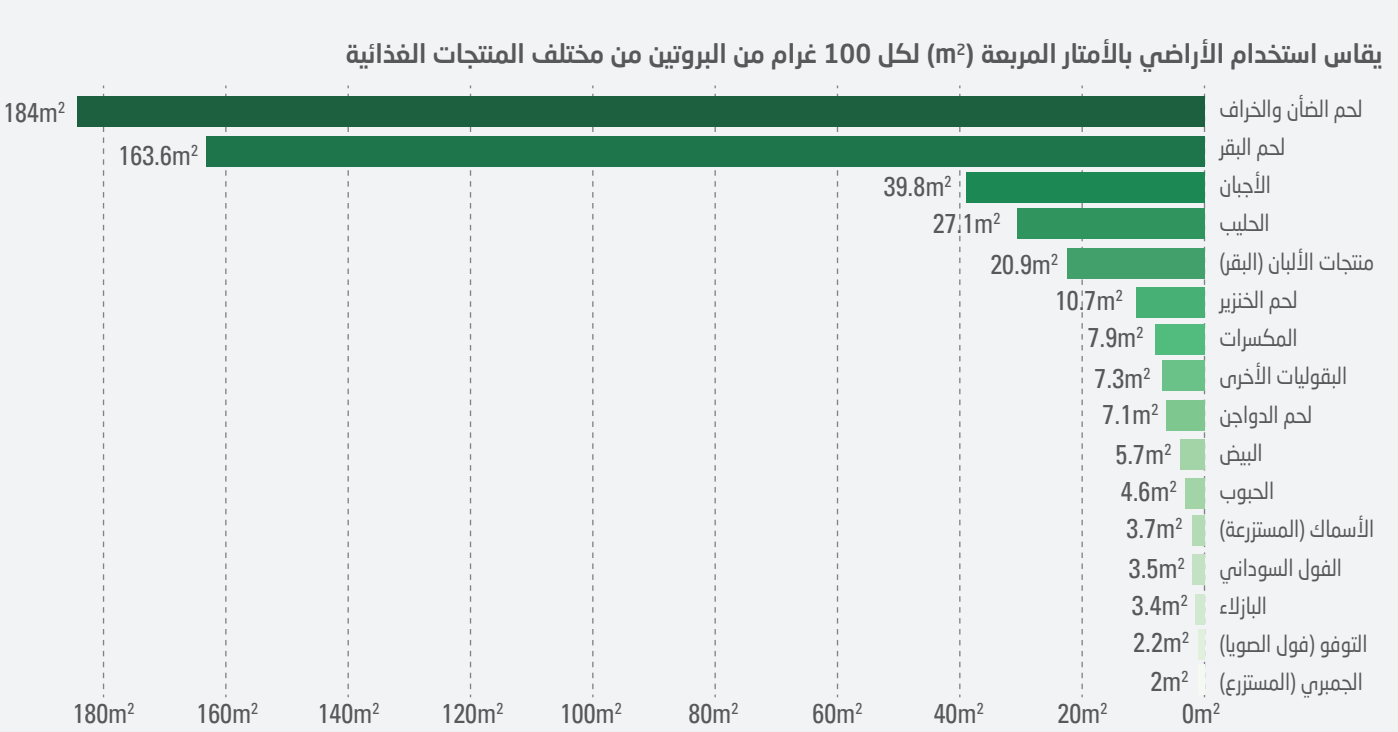

المصدر: Poore ,J., and Nemecek, T. (2018) وحسابات إضافية من Our World in Data.
ملاحظة: تمثل ال يانات المتوسط العالمي لاستخدام المنتجات الغذائية للأ اضي بالاستناد إلى تحليل وصفي واسع لإ تاج الغذاء يشمل 38,700 م رعة قابلة للاستم ار في السوق في 119 بلداً.
BY CC • OurWorldInData.org/environmental-impacts-of-food

التحدّيات الإقليمية

- تعاني المنطقة من الاستخراج الجائر للمياه الجوفية العميقة، مما خفّض منسوب المياه بشكل كبير وأدّى إلى تفاقم ندرة المياه وإلى أضرار بيئيّة جسيمة؛

- يؤدّي النمو السكاني السريع في المنطقة العربية إلى زحف عمراني وتوسع حضري جائر في ظل غياب السياسات والتخطيط الرشيد الذي يراعي مبدأ الاستدامة. وينتج عن ذلك أضرار بيئية بينما تتعدى المدن على الأراضي الزراعية القريبة. وتخلّف المناطق الحضرية الواسعة نفايات مفرطة، ما يؤدي إلى تلوث الأراضي وموارد المياه المجاورة[6]؛

- أفرزت الصراعات والحروب والاحتلال ملايين اللاجئين أو النازحين داخلياً الذين يتجمعون غالباً في مخيّمات مؤقتة تقام على أراضٍ زراعية في البلدان المتضررة، ما يؤدي إلى خفض الإنتاج الزراعي لهذه الأراضي[7]؛

- يحصل انتقال غذائي متواصل بعيداً عن النظم الغذائية التقليدية في البلدان الغنيّة والمناطق الحضرية يُترجم باستهلاك أكبر للمنتجات الحيوانية. هذا النمط الغذائي الجديد أكثر تطلباً من حيث اعتماده على موارد الأرض والمياه؛

- يشكّل فقد الغذاء وهدره مشكلة أساسية في المنطقة العربية، إذ ينتشر فقد الغذاء بصورة أكبر في البلدان المنخفضة الدخل، ويطغى هدر الغذاء في البلدان المرتفعة الدخل وفي المراكز الحضرية. ومع معدل 210 كلغ للفرد سنوياً قد يصل إلى 427 كلغ سنوياً في بعض البلدان، يُقدّر إجمالي فقد الغذاء وهدره بنحو 60 مليار دولار أميركي سنوياً أي حوالي ثلث الغذاء المتوفر في المنطقة[8,9]؛

- أبرزت جائحة COVID-19 كيفية تسبّب الأنماط السائدة للإنتاج والاستهلاك بفقد الغذاء وهدره، حيث يعود ذلك إلى النقص في قدرات المعالجة والتخزين في مرحلة ما بعد الحصاد، وكذلك بسبب الإفراط في التخزين والشراء من جانب المستهلك.

تؤدّي التحدّيات المذكورة أعلاه، فردية كانت أم مجتمعة، إلى تدهور البيئة في المنطقة، وتؤثر سلباً على استدامة الموارد الطبيعية الهشّة والنادرة، وبخاصةٍ موارد الأرض والمياه. للحفاظ على هذه الموارد بهدف تحسين سبل العيش ونوعية الحياة، يجب إعادة النظر في نظم الإنتاج التي تتسبّب في تدهور الأراضي واستنفاد المياه، بما في ذلك طريقة زراعة القطن، والحبوب، والأعلاف، والقات، وتربية الحيوانات.

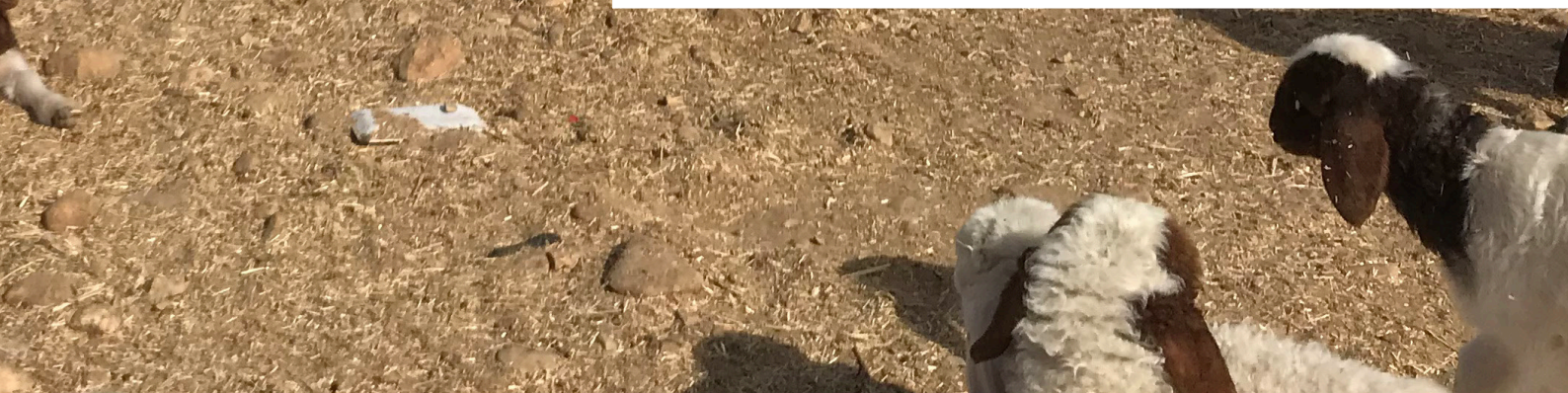

على الجميع أن يبادروا... خيارات الاستجابة[10]

- تنظيم حملات توعية لتغيير سلوكيات المستهلكين والشركات وتحفيز التوجه إلى منتجات ذات انعكاسات سلبية أقلّ أو محدودة على الأرض قبل وبعد الاستهلاك (ويمكن أن يكون هذا التغير في السلوكيات أمراً بسيطاً جداً مثل تفضيل استعمال الورق على البلاستيك، بما في ذلك من إفادة للأرض)؛

- تعزيز الممارسات الزراعية التي تجدّد قدرة الأرض والتربة (مثل الزراعة الحرجية والزراعة بدون حراثة واستعمال الأسمدة العضوية، وما إلى ذلك) أو التي تنعكس إيجاباً على عوامل أخرى خارجية (كتحسين رشح المياه وتقليل تآكل التربة، وما إلى ذلك)؛

- اعتماد طرق مبتكرة للحد من فقد الأغذية وهدرها بعد الحصاد من خلال تعزيز التسويق الإلكتروني/البيع المباشر من المزارع إلى المستهلك، ما يؤدّي إلى تقليص المنتجات المغلفة وتعزيز الكفاءة والاستدامة؛

- تشجيع المستهلكين على شراء منتجات محلية؛ وتخفيض المنتجات وإعادة استخدامها وتدويرها؛ واعتماد نظام غذائي صحي وصديق للبيئة، من أجل تخفيف العبء عن الأرض والمحافظة عليها وتقليل انبعاثات الكربون؛

- التخطيط الجيد والمستدام للتوسع الحضري والمدن مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية (عدالة) والاقتصادية (إنصاف) والسياسية-الثقافية (المسؤولية) والبيئية (الاستدامة)؛

- دعم اعتماد التكنولوجيات الخضراء في عمليات الإنتاج بما فيها على مستوى المزارع وفي كل مراحل سلسلة الإنتاج والتوزيع، والتركيز على استخدام الطاقة النظيفة؛

- دعم منظمات المجتمع المدني لزيادة التوعية وبناء القدرات بما فيها على مستوى المزارع المحلي لتنفيذ وتبني مبادرات بيئية تعزز أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة؛

- التحول نحو نظم غذائية متوازنة، مثل النظام الغذائي الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تركز على الأغذية النباتية، كالحبوب والبقوليات والفواكه والخضروات والمكسرات والبذور المتوفرة محلياً وموسمياً؛
- اختيار المنتجات المزروعة محلياً، وتفضيل المنتجات التي تراعي الاستدامة لدعم المنتجين المحليين وتقليل البصمة الكربونية؛
- الحد من هدر الغذاء من خلال الالتزام بشراء الكمية الضرورية فقط، وتخطيط الوجبات والتبرع بالفائض إلى بنوك الطعام؛
- زراعة أشجار الفاكهة في ساحات المدارس وعلى طول الطرق الريفية وفي الحدائق العامة لتوفير وجبات خفيفة صحية عند الحاجة؛
- تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات على المستويين الوطني والمحلي من خلال خفض كميات النفايات، وإتاحة خيارات أفضل، وإعادة تأهيل الموقع الملوث، وتتبع النفايات بشكل أفضل وتطبيق القوانين؛
- زراعة الخضروات البيتية الخاصة في الحدائق المنزلية أو على شرفات وسطوح المنازل إن أمكن؛
- تحضير سماد منزلي للاستخدام للنباتات أو في الحدائق الخاصة لتقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية؛
- إصلاح الملابس والتبرّع بها وتبديلها وتجنب الموضة الموسمية، حيث يمكن أن يساعد هذا أيضاً في تحرير الأرض للاستخدامات الأخرى، وتوفير المياه ومنع التلوث؛
- تطوير أو تعزيز السطوح الخضراء كلما أمكن ذلك من الناحية التقنية للمساعدة في تبريد المنازل وتقليل البصمة الكربونية.

الحواشي

1. https://www.un.org/en/observances/desertification-day.
2. Desertification and Drought Day information note, available at https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2020-02/DDD_Background%20paper.pdf.
3. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and United Nations Environmental Programme (UNEP), *Arab Sustainable Development Report, 2015 First Edition* (E/ESCWA/SDPD/2015/3), Beirut.
4. Forthcoming ESCWA report with the International Organization for Migration (IOM) and the League of Arab States (LAS).
5. Hannah Ritchie, "How much of the world's land would we need in order to feed the global population with the average diet of a given country?" Our World in Data, 3 October 2017. Available at https://ourworldindata.org/agricultural-land-by-global-diets.
6. Antar Abou-Korin, "Impacts of rapid urbanization in the Arab world: the case of Dammam metropolitan area", Saudi Arabia, Fifth International Conference and Workshop on Built Environment in Developing Countries (ICBEDC 2011), Malaysia, December 2011. Available at https://www.researchgate.net/publication/263847805_Impacts_of_Rapid_Urbanisation_in_the_Arab_World_the_Case_of_Dammam_Metropolitan_Area_Saudi_Arabia.
7. Desertification and Drought Day information note.
8. ESCWA, "Mitigating the impact of COVID-19: Poverty and food insecurity in the Arab region", (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2), Beirut.
9. ESCWA, "Arab horizon 2030: Prospects for enhancing food security in the Arab region", (E/ESCWA/SDPD/2017/1), Beirut.
10. يعتمد هذا الجزء على الخيارات المقترحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من منظور إقليمي.

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار
رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.
www.unescwa.org

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

20-00229